

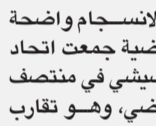
الحكومة التونسية تفتح باب التعاون مع اتحاد الشغل

وأفاد المحلل السياسي خالد عبيد في تصريح لـ "العرب"، "إنه من الوارد أن يفكر المشيشي في التوجه نحو طماننة مختلف الأطراف، ولكن لا يمكن الجزم بذلك إلا عندما نرى الرجل قد اتخذ إجراءات وقرارات صالحة لكسب الود بينه وبين رئاسة الجمهورية".

وأضاف عبيد، "يجب أن يكون المشيشي متزنا في قراراته ولا يناصر طرفا على حساب آخر أو ائتلافا دون غيره، ليقدر على العمل في ظروف مريحة".

وأكد المحلل السياسي على أن "المشيشي ليس من الذين يذهبون للتصادم في مستوى العلاقات والروابط، ويدرك جيدا أن التصادم ليس حلا لخلق أجواء عمل تساعد على تسهيل مهمته".

ويكتف المشيشي من لقاءاته ومشاوراته مع المنظمات والأطراف الفاعلة في البلاد، في خطوة يرى مراقبو أنه من شأنها أن تساهم في تعزيز الروابط بين الحكومة ومحيطها السياسي وطماننة تلك الأطراف لتمكينها من العمل في ظروف مريحة.



خالد عبيد
المشيشي يجب أن يكون متزنا ولا يناصر طرفا على حساب آخر

وبدت بوادر الانسجام واضحة منذ أول جلسة تفاوضية جمعت اتحاد الشغل بحكومة المشيشي في منتصف شهر سبتمبر الماضي، وهو تقارب يخدم بطريقة أو بأخرى المشيشي الذي تواجه حكومته صعوبات اقتصادية واجتماعية.

وقال المحلل السياسي سرحان الشياخي في تصريح لـ "العرب"، "إن المشيشي يعمل على أكثر من واجهة وفي مقدمتها ما يسمى بالحاضنة الحزبية والسياسية والقرب من عدد كبير من الأحزاب لضمان تمرير مشاريع القوانين".

وأضاف "يربط علاقة مباشرة مع اتحاد الشغل خاصة في ما يتعلق بالمفاهيم الاقتصادية والاجتماعية مهم جدا بعيدا عن الصدام، فضلا عن علاقته باتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية لبناء جسر مع المنظمات حتى تكون حليفا له".

ويرى الشياخي أن "علاقة المشيشي برئاسة الجمهورية في حاجة ماسة للمراجعة والتحسين، حيث ظهر للجميع أنها علاقة متوترة ومنذ أكثر من أسبوع لم نر نشاطا للرئيس قيس سعيد أو استقبالا للمشيشي".

مفاوضات لإطلاق سراح أسرى حكومة الوفاق والجيش

استدامة وقف إطلاق النار والمضي بالعملية السياسية قدما خاصة بعد المباحثات التي استضافتها مدينة بوزنيقة المغربية والتي أظهرت تفاهات بين طرفي النزاع الليبي.

ومن المقرر أن يُنقل الحوار السياسي الليبي إلى تونس بدلا من جنيف مطلع نوفمبر المقبل برعاية أممية في محاولة للتوصل إلى اتفاق سياسي جديد بشأن توزيع المناصب السيادية وهيكله المجلس الرئاسي، وذلك وسط دعوات مكثفة إلى إرساء شرعية جديدة من خلال تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية.

وكان البرلمان الليبي والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق قد أعلنوا في بيانين منفصلين عن وقف إطلاق النار في البلاد في 21 أغسطس الماضي تمهيدا لعودة العملية السياسية.

ومنذ ذلك الوقت، أجريت مباحثات عديدة من الفرقة في مصر إلى بوزنيقة بهدف التوصل إلى أرضية ملائمة لاستئناف العملية السياسية برعاية الأمم المتحدة.

وأفاد المحلل السياسي خالد عبيد في تصريح لـ "العرب"، "إنه من الوارد أن يفكر المشيشي في التوجه نحو طماننة مختلف الأطراف، ولكن لا يمكن الجزم بذلك إلا عندما نرى الرجل قد اتخذ إجراءات وقرارات صالحة لكسب الود بينه وبين رئاسة الجمهورية".

وأضاف عبيد، "يجب أن يكون المشيشي متزنا في قراراته ولا يناصر طرفا على حساب آخر أو ائتلافا دون غيره، ليقدر على العمل في ظروف مريحة".

وأكد المحلل السياسي على أن "المشيشي ليس من الذين يذهبون للتصادم في مستوى العلاقات والروابط، ويدرك جيدا أن التصادم ليس حلا لخلق أجواء عمل تساعد على تسهيل مهمته".

ويكتف المشيشي من لقاءاته ومشاوراته مع المنظمات والأطراف الفاعلة في البلاد، في خطوة يرى مراقبو أنه من شأنها أن تساهم في تعزيز الروابط بين الحكومة ومحيطها السياسي وطماننة تلك الأطراف لتمكينها من العمل في ظروف مريحة.

وقال المحلل السياسي سرحان الشياخي في تصريح لـ "العرب"، "إن المشيشي يعمل على أكثر من واجهة وفي مقدمتها ما يسمى بالحاضنة الحزبية والسياسية والقرب من عدد كبير من الأحزاب لضمان تمرير مشاريع القوانين".

وأضاف "يربط علاقة مباشرة مع اتحاد الشغل خاصة في ما يتعلق بالمفاهيم الاقتصادية والاجتماعية مهم جدا بعيدا عن الصدام، فضلا عن علاقته باتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية لبناء جسر مع المنظمات حتى تكون حليفا له".

ويرى الشياخي أن "علاقة المشيشي برئاسة الجمهورية في حاجة ماسة للمراجعة والتحسين، حيث ظهر للجميع أنها علاقة متوترة ومنذ أكثر من أسبوع لم نر نشاطا للرئيس قيس سعيد أو استقبالا للمشيشي".

وأضاف "يربط علاقة مباشرة مع اتحاد الشغل خاصة في ما يتعلق بالمفاهيم الاقتصادية والاجتماعية مهم جدا بعيدا عن الصدام، فضلا عن علاقته باتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية لبناء جسر مع المنظمات حتى تكون حليفا له".

ويرى الشياخي أن "علاقة المشيشي برئاسة الجمهورية في حاجة ماسة للمراجعة والتحسين، حيث ظهر للجميع أنها علاقة متوترة ومنذ أكثر من أسبوع لم نر نشاطا للرئيس قيس سعيد أو استقبالا للمشيشي".

وأضاف "يربط علاقة مباشرة مع اتحاد الشغل خاصة في ما يتعلق بالمفاهيم الاقتصادية والاجتماعية مهم جدا بعيدا عن الصدام، فضلا عن علاقته باتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية لبناء جسر مع المنظمات حتى تكون حليفا له".

محاولة استمالة الترويكا للكتلة الوطنية في تونس تنتهي بتفككها

اتهامات لمكتب مجلس النواب بمحاولة فرض توازنات برلمانية جديدة



السجلات لا تنتهي داخل البرلمان التونسي

وفي تعليقه على ذلك قال المليكي خلال شراء الذم، "وأضافت العسكرية في تدوينة تضمنت انتقادات لإذاعة مكتب البرلمان "لقد تم الانقلاب على الكتلة الوطنية باستعمال المال الفاسد وبتواطؤ من لوبيات الفساد والإرهاب ومن نصب نفسه رئيسا للكتلة هو منقلب تحوم حوله شبهات فساد".

وأوضحت مريم اللغماني أنها "ستلجأ إلى القضاء برفقة النواب المستقلين بعد الانقلاب على الكتلة".

وأضافت اللغماني أن قرار "مكتب البرلمان ممثلا في الغنوشي والذي أقر تنصيب شرف الدين رئيسا للكتلة الوطنية رغم عدم اكتمال النصاب في تركيبته يعد غير قانوني" مبرزة أن مكتب البرلمان قد سجل انسحاب ممثلي كتلة الإصلاح والديمقراطية بسبب المرسوم 116 وغياب ممثلة كتلة الحزب الدستوري الحر بسبب الحجر الصحي الذي تقوم به الكتلة جراء فيروس كورونا ما يجعل النصاب غير مكتمل لإخاذ قرار وهو ما يعني أن قرار تنصيب شرف الدين رئيسا للكتلة غير قانوني.

وأوضحت مريم اللغماني أنها "ستلجأ إلى القضاء برفقة النواب المستقلين بعد الانقلاب على الكتلة".

وأضافت اللغماني أن قرار "مكتب البرلمان ممثلا في الغنوشي والذي أقر تنصيب شرف الدين رئيسا للكتلة الوطنية رغم عدم اكتمال النصاب في تركيبته يعد غير قانوني" مبرزة أن مكتب البرلمان قد سجل انسحاب ممثلي كتلة الإصلاح والديمقراطية بسبب المرسوم 116 وغياب ممثلة كتلة الحزب الدستوري الحر بسبب الحجر الصحي الذي تقوم به الكتلة جراء فيروس كورونا ما يجعل النصاب غير مكتمل لإخاذ قرار وهو ما يعني أن قرار تنصيب شرف الدين رئيسا للكتلة غير قانوني.

بتثبيت رضا شرف الدين رئيسا للكتلة الوطنية يعد انقلابا على الشرعية" مضيفة "نحن لسنا ضد ترؤس رضا شرف الدين أو حاتم المليكي للكتلة لكن الجلسة الانتخابية التي عُقدت لأغية وغير قانونية".

وكان حاتم المليكي قد أسس الكتلة الوطنية عقب انسحابه من حزب قلب تونس الذي يرأسه رجل الأعمال نبيل القروي برفقة عدد من النواب الآخرين.

وأكدت مريم اللغماني أن "هناك من يؤسس في البرلمان لتوازنات جديدة على حساب الكتلة الوطنية" في إشارة إلى الترويكا الجديدة التي تسعى إلى تشكيل جبهة قوية لفرض خيارات على حكومة هشام المشيشي وفقا لمراقبين مستقلة في ذلك الأزمة بين المشيشي والرئيس قيس سعيد.

كما تتطلع الترويكا الجديدة إلى ضمان بقاء راشد الغنوشي رئيسا للبرلمان خاصة في ظل الانتقادات اللاحقة التي لا تزال توجه إلى حد خط هذه الكلمات لإدارته للمجلس النيابي.

وعبر العديد من نواب هذه الكتلة عن استنكارهم لتثبيت مكتب البرلمان رضا شرف الدين، وهو قيادي سابق في حركة نداء تونس الفائزة في انتخابات 2014، رئيسا للكتلة الوطنية.

وقالت البرلمانية، سهير عسكري، إنها تقدمت باستقالتها من الكتلة مشيرة

تتعصف الاستقالات بالكتلة الوطنية في تونس (17 نائبا) حيث استقال سبعة نواب من الكتلة احتجاجا على قرار البرلمان التونسي تثبيت رضا شرف الدين رئيسا جديدا للكتلة متهمين مكتب مجلس النواب بمحاولة فرض توازنات برلمانية جديدة من خلال «الانقلاب» على رئيس الكتلة حاتم المليكي.

تونس - يعيش البرلمان التونسي على وقع حراك متصاعد يستهدف تثبيت تحالفات جديدة حيث تسعى الترويكا البرلمانية التي تقودها حركة النهضة الإسلامية (54 نائبا) إلى تشكيل جبهة برلمانية موسعة داعمة للحكومة، وتحصن رئيس البرلمان راشد الغنوشي الذي واجه شبح الإطاحة به في وقت سابق.

وأدت محاولة لاستمالة الكتلة الوطنية (17 نائبا) إلى تفككها حيث تم تعيين رئيس جديد لها وسط معارضة داخلية ما نجم عن استقالات هزت الكتلة.

واتهم النواب المستقلون، وعددهم 7، حركة النهضة والترويكا الجديدة (حزب قلب تونس 30- نائبا- وكتلة ائتلاف الكرامة 19- نائبا-) بالانقلاب على هذه الكتلة.

مريم اللغماني
هناك من يؤسس لتوازنات برلمانية على حساب الكتلة الوطنية

سهير عسكري
تم الانقلاب على الكتلة الوطنية بتواطؤ من الإرباب

ورجحت مصادر لـ "العرب" أن يقدم نواب آخرون من نفس الكتلة استقالاتهم في الساعات القادمة وذلك تنديدا بالجلسة الانتخابية التي وصفتها ذات المصادر والنواب المستقلون بـ "الانقلاب".

وانتقدت مريم اللغماني النائبة المستقلة من الكتلة قرار مجلس النواب (البرلمان) الذي يرأسه رئيس حركة النهضة بتثبيت رئيس جديد للكتلة.

وقالت اللغماني في تصريح لـ "العرب" إن "قرار مكتب المجلس

جدل واسع في الجزائر بعد تخفيض معدل البكالوريا

ونكر المتحدث أن "الوزارة اتخذت القرار بصفة فردية، وتم تخيير السلطة البيداغوجية التي يقع على عاتقها الفصل في مثل هذه المسائل، وأن الاستفتاء بالقرار هو الذي سيضع أبرز شهادة تعليمية في مسار الطالب الجزائري على المحك، ويحدد مصداقيتها أمام الشارع والراي العام البيداغوجي المحلي والدولي".

وأفادت "العرب" على نسخة منه، أنه تم تذكير وزير التربية خلال اللقاء الثنائي المنعقد هذا الأسبوع، بموقف النقابية الراض للقرار المتخذ في نهاية السنة الماضية المتعلق بخفض معدلات الانتقال من مستوى دراسي إلى آخر، لما ينجر عنه

شبه الألي من مرحلة إلى مرحلة، مع إلغاء شهادة التعليم المتوسط، إلا أن خفض معدل شهادة البكالوريا دون معدل العشرة أثار استياء كبيرا لدى الراي العام، كونه وظف الشهادة في خدمة شراء السلم الاجتماعي عشية الذهاب إلى الاستفتاء الشعبي على الدستور الجديد.

ونفى الناطق الرسمي لنقابة أسلاك التعليم في أطوار التعليم مسعود بوذيب، أن الوزارة قد استشارت الشركاء الاجتماعيين في القرار المذكور، أو أن تكون المسألة قد تم تناولها في المشاورات التي جرت بين الطرفين خلال الأسابيع الأخيرة.

إجراءات كورونا تطل السنة الدراسية



شبه الألي من مرحلة إلى مرحلة، مع إلغاء شهادة التعليم المتوسط، إلا أن خفض معدل شهادة البكالوريا دون معدل العشرة أثار استياء كبيرا لدى الراي العام، كونه وظف الشهادة في خدمة شراء السلم الاجتماعي عشية الذهاب إلى الاستفتاء الشعبي على الدستور الجديد.

ونفى الناطق الرسمي لنقابة أسلاك التعليم في أطوار التعليم مسعود بوذيب، أن الوزارة قد استشارت الشركاء الاجتماعيين في القرار المذكور، أو أن تكون المسألة قد تم تناولها في المشاورات التي جرت بين الطرفين خلال الأسابيع الأخيرة.

إجراءات كورونا تطل السنة الدراسية



القاضي بخفض معدل الحصول على شهادة البكالوريا إلى تسعة من عشرين، لغلا كبيرا لدى المختصين والراي العام في البلاد، لما له من عواقب على المنظومة التعليمية وعلى صدقية الشهادة التي جرت في ظروف استثنائية بسبب وباء كورونا، وفي أجواء سياسية غير مسبوقة في البلاد.

وينتظر الأولياء وطلاب مدارس التعليم الثانوي في الجزائر، الإعلان عن نتائج شهادة البكالوريا للموسم الدراسي الحالي وسط أجواء من الحيرة بعد إعلان وزير التربية محمد واجعوط عن قرار الحكومة بخفض معدل حصول الشهادة إلى تسعة من عشرين، مما أثار جدلا واسعا في البلاد حول الخلفيات الحقيقية للقرار.

واضطرت الجهات المسؤولة إلى تأجيل موعد إجراء الشهادة إلى شهر سبتمبر الماضي، بسبب تفشي كوفيد 19 - وتوخيا لأي انزلاق صحي في الأوساط المدرسية، والذي أدى حينها إلى تعطيل العمل الدراسي منذ شهر فبراير، مما أرغم الحكومة على اتخاذ إجراءات استثنائية في ما يتعلق بالانتقال من المستوى الابتدائي إلى المستوى المتوسط

وحتى الحد من الانتشار، ورغم أنه تم القبول على مضض بتسهيل الانتقال